

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

د. طويل محمد

جامعة الجزائر 03

مقدمة:

إنّ الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو تقديم معلومة مالية مفيدة لأخذ القرارات الاقتصادية. و من أجل الوصول إلى هذا الهدف، اعتمدت أغلبية بلدان العالم مجموعة من المعايير بغرض إعداد تقارير مالية، حيث أن استعمال لغة محاسبية مشتركة من طرف كل الشركات التي تعمل في نفس الفضاء الاقتصادي يسمح لمختلف المتعاملين بمتابعة نشاطات هذه الشركات في الوقت و المكان، وأخذ القرارات الناتجة عن ذلك بصفة عقلانية.

إنّ المعايير المحاسبية التي أعدت في الظرف و المحيط الوطني تتأثر و ميكانيزمات إعدادها عادة بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية و الثقافية الخاصة بكل دولة، و هي تختلف من دولة إلى أخرى¹. ففي بعض البلدان، و خاصة البلدان الأنغلو ساكسونية، تنظّم المحاسبة من طرف المهنيين، و هي موجهة أساسا إلى المستثمرين. و في دول أخرى، و خاصة دول أوروبا الغربية، تعدّ قواعد المحاسبة من طرف السلطات العمومية، حيث أنّ المعلومة المالية هي موجهة أساسا للدائنين. هذه الاختلافات أدت بالشركات المتعددة الجنسيات إلى تطبيق قواعد محاسبية مختلفة في إعداد و عرض قوائمها المالية، و ذلك حسب البيئة التي تكون موجودة فيها، مما انجرّ عن ذلك عدّة آثار، و هو ما تطلّب ضرورة التفكير في وجود حلول لذلك

I- 1 : تعريف و أهداف و مجالات عملية وضع المعايير المحاسبية:

(1) تعريف عملية وضع المعايير المحاسبية (Normalisation)

تعرف عملية وضع المعايير المحاسبية بأنها تتمثل في إعداد قواعد (معايير) مشتركة بهدف توفيق و توحيد و عقلنة عرض المعلومات؛ و كذا تحسين التطبيقات المحاسبية من أجل تلبية مطالب مختلف المستعملين².

(2) أهداف عملية وضع المعايير المحاسبية:

- تشجيع قراءة و فهم الوثائق المحاسبية المعدة من خلال احترام المبادئ و القواعد المعروفة من الجميع، و منه تشجيع الشفافية و المصادقية و تجنب الاختلافات.
- تسمح بالمقارنة في الوقت (بين وثائق مختلف السنوات) و في المكان أو المحيط (وثائق مؤسسات مختلفة).
- رفع مردودية المصالح المحاسبية من خلال سرعة الحصول على المعلومات و نشر المعلومات.
- إعطاء قاعدة مؤكدة لإدارة الضرائب لفرض الضريبة.
- جعل الحسابات ملائمة في صالح المحاسبة الوطنية.
- الحد من صراعات المصالح بين مستعملي المعلومات المالية.
- كما أن الهدف الأساسي لعملية وضع المعايير المحاسبية هو إنتاج معايير تحظى بأهمية عالية من قبل المحاسبين و المراجعين في كل دول العالم.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

فهم غالبا ما يحرصون على مراعاة نصوص هذه المعايير في ممارستهم المحاسبية وإعدادهم للتقارير المالية، كما جرت العادة أيضا يختتم المراجع تقريره حول عملية المراجعة بعبارة «أن القوائم المالية للشركة محل المراجعة تم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما».

- إن وضع معايير محاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق، ومن هنا جاء ما يعرف بالتنظيم المحاسبي وهو محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية، وذلك بتنظيم هذه الممارسات ووضع ضوابط وحلول للمشكلات التي قد تواجه التطبيق العملي لها. وتعتبر المعايير المحاسبية إحدى الأدوات الأساسية للتنظيم المحاسبي³، ويمكن القول بأنه بدون وجود هذه المعايير المحاسبية سوف يكون هناك ما يشبه الفوضى المحاسبية، حيث أن الاختلافات سوف تكون كبيرة بين المحاسبين في ممارسة نفس الممارسات أو التطبيقات المحاسبية.

- كذلك إن تأطير الممارسات المحاسبية من خلال وضع معايير لها تعتبر كأساس للتأكد من الحصول على أكبر قدر من العدالة لمخرجات الأنظمة المحاسبية.

وقد تطورت أهداف عملية وضع المعايير المحاسبية مع الزمن، حيث كان الهدف الأساسي في بداية القرن العشرين هو إنتاج معلومة متجانسة للسماح للدول بممارسة الرقابة الاقتصادية والضريبية.

ومع تطور نشاط المؤسسة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، أصبح هدف عملية وضع المعايير المحاسبية هو مساعدة المحاسبين في إعداد القوائم المالية الختامية و تمثيل بصورة صادقة جميع الأحداث الاقتصادية التي تواجهها المؤسسة خلال ممارسة نشاطها.

(3) مجالات عملية وضع المعايير المحاسبية:

إن عملية وضع المعايير المحاسبية يمكن أن تتمثل أو تشمل مجالات مختلفة⁴:

(أ) عملية وضع المعايير المحاسبية المتعلقة بالشكل أو الإطار:

وتتمثل في توحيد المصطلحات أو توفيقها، تعريف المفاهيم وشكل الوثائق المحاسبية.

(ب) عملية وضع المعايير المحاسبية المتعلقة بالمحتوى:

وتشمل هذه العملية المبادئ المحاسبية، ميدان الأصول، التكاليف والخصوم، المنتجات، معالجة بعض أنواع التكاليف، طرق التقييم وإعادة التقييم، قواعد تخصيص أو توزيع بعض المنتوجات والتكاليف.

(ج) كما يمكن أن تتعلق عملية وضع المعايير المحاسبية بممارسة مهنة المحاسبة، وذلك من خلال محاولة إقناع الممارسين للمهنة باتخاذ موقف موحد أمام كل حالة معينة وفي أي وقت حدثت⁵.

(د) المبادئ الأساسية لعملية وضع المعايير المحاسبية:

للوصول إلى أهدافها، يجب على واضع المعايير المحاسبية احترام بعض المبادئ الأساسية التالية:

- المعايير المحاسبية الموضوعية يجب أن تكون متناسقة مع الإطار التصوري وأهداف المعلومة المالية.
- مهام عملية وضع المعايير يجب أن تقوم بها هيئة ذات سلطة مستقلة وذلك لتفادي الضغوطات السياسية.
- هيئة وضع المعايير لا بد أن تكون لها كفاءة وموارد ضرورية لإنتاج المعايير المحاسبية ذات النوعية.
- هيئة وضع المعايير المحاسبية لا بد أن تدافع على المصلحة العامة.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

- إعداد المعايير المحاسبية يجب أن يتبع إجراءات تسمح بضمان مشاركة كل الأطراف.

I- 2: طرق و مداخل وضع المعايير المحاسبية.

إنّ عملية وضع المعايير و إلزام تطبيقها مشكلة بالغة الأهمية بالنسبة لمهنة المحاسبة و لمستخدمي المعلومات المحاسبية وذوي المصالح.

و إنّ تحديد أفضل الآلية لكي تستخدم في وضع معايير محاسبية موحدة هي أيضا مسألة بالغة الأهمية لأجل قبول المعايير المحاسبية و زيادة منفعتها.

و تختلف البلدان في طريقة إصدار المعايير المحاسبية و فيمن يقوم بإصدارها، و تعتمد طريقة الإصدار أساسا على⁶:

(1) شكل الطلب على المعلومات.

(2) عملية تنظيم المحاسبة.

و عموما توجد أربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبة في دول العالم، هي:

- مدخل القطاع العام أو المدخل السياسي.
- مدخل القطاع الخاص.
- مدخل السوق الحرّ.
- المدخل المختلط بين القطاع العام و الخاص.

(1) تشكيل المعايير المحاسبية من طرف القطاع العام، أو ما يسمّى بالمدخل السياسي:

طبقا لهذا المدخل أو الطريقة، تعدّ المعايير المحاسبية من طرف الدولة أو من طرف هيئة أو منظمة عمومية⁷. و يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية، و هو منتشر في القارة الأوروبية، و على وجه التحديد في فرنسا و في أمريكا اللاتينية⁸.

و يبرّر الذين يؤيدون هذا المدخل موقفهم بالحجج التالية⁹:

- ❖ إعداد معايير محاسبية من طرف القطاع العام يبرّر بالحاجة إلى حماية المصالح العمومية.
- ❖ تنظيم المعايير المحاسبية من طرف القطاع العام ضروري من أجل خلق مستوى إبلاغ مالي إجباري لأخذ القرار.
- ❖ يتمتع القطاع العام بالسلطة و الهيبة الضرورية لفرض المعايير المشكّلة.
- ❖ المنظّمات العمومية المكلفة بإعداد المعايير مستقلة عن المكلفين بإعداد القوائم المالية.
- ❖ المنظّمات العمومية يمكن أن تستدعي أشخاص ذو تكوين متعدّد الاختصاص من أجل تشكيل المعايير المحاسبية.
- و بالمقابل، الأشخاص الذين هم ضدّ تشكيل المعايير المحاسبية من طرف القطاع العام يقدّموا مبررات اعتراضهم كما يلي:
- ❖ يعتبر هذا المدخل أقلّ استجابة للاحتياجات المتغيرة، و لذلك فإنّ هذا المدخل يتسم بالبطء.
- ❖ إنّ تغيير القوانين استجابة للتطوّرات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا.
- ❖ إنّ جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلّب تغيير القوانين بشكل مستمرّ، و هذا مستحيل لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك.

❖ عادة ما يركّز القانون على العموميات و ليس على المفردات أو المكونات.

❖ يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية¹⁰.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

- ❖ المنظّمات أو الهيئات العمومية المكلفة بإعداد المعايير المحاسبية لا يمكن لها أن تأخذ بعين الاعتبار كلفة الشروط التي تفرضها على الشركات فيما يخص إعداد و عرض المعلومة المالية.
- ❖ الهيئة العمومية يمكن أن تتأثر بالضغوط السياسية و يمكن أن تقوم بتشكيل معايير محاسبية موجهة لأغراض أخرى غير تلك المتعلقة بتلبية احتياجات مستعملي المعلومة المالية.
- ❖ إن تشكيل المعايير المحاسبية من طرف القطاع العام يمكن أن يحدّ من ممارسة الاجتهاد من طرف المهنيين.
- ❖ تنظيم المعايير من طرف الهيئة العمومية يمكن أن يؤدي إلى فشل البحث في مجال المحاسبة.
- ❖ كذلك باعتبار أنّ عملية وضع المعايير المحاسبية لا تشكّل أولوية بالنسبة للدولة، فإنّ المعايير المحاسبية يمكن أن لا تكون متوافقة مع تطوّر البيئة¹¹.

(2) تشكيل المعايير المحاسبية من طرف القطاع الخاص:

بمقتضى هذا المدخل يتم إصدار المعايير المحاسبية من طرف المحاسبين أنفسهم. و هو يعتمد على افتراض جوهري مفاده أنّ تحقيق أهداف المصلحة العامة سيتم بشكل أفضل إذا ما تم ترك عملية وضع المعايير المحاسبية للقطاع الخاص. و ينتشر هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتشكل القطاع الخاص لوضع المعايير المحاسبية في هذا البلد من كل من لجنة الإجراءات المحاسبية (CAP)(1939-1959)، و مجلس المبادئ المحاسبية (APB)(1959 - 1973) و مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)(1979- و لغاية الوقت الحاضر)¹².

فيرتني مؤيدوا مدخل القطاع الخاص في تشكيل المعايير المحاسبية الحجاج التالية لدعم موقفهم:

- الهيئات و المنظّمات الخاصة المكلفة بتشكيل المعايير المحاسبية تتكوّن من أطراف لها دراية و معلومات تقنية ضرورية لتشكيل المعايير، فأعضاءها ينتمون إلى عدّة مجموعات مصالح بالإضافة إلى مهنة المحاسبة.
- الهيئات و المنظّمات الخاصة لها معلومات كبيرة عن البيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها¹³.
- تتميز الهيئات و المنظّمات الخاصة بدرجة عالية من المرونة و السرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة¹⁴.

و يعاب على هذا المدخل:

- إنّ الهيئات و المنظّمات الخاصة تفتقر إلى التحويل القانوني، و كذلك سلطة الإلزام. ويواجه تحديات من النوع الذي يؤدي إلى إلغاء قراراته و إصدار قرارات على التقيض عنها من قبل المؤسسات الحكومية كالكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية.

فمن خلال صدور قانون الأوراق المالية لعام 1933 و قانون الأوراق المالية لعام 1934، أصبح الكونغرس هو السلطة القانونية (التشريعية) المخولة لوضع المعايير و لاحقا لذلك حولت سلطته لمهنة المحاسبة.

كما أنّ هيئة الأوراق المالية احتفظت بدورها كمستشار و مشرف على المعايير المحاسبية بالرغم من أنّها حولت مهنة تشكيل المعايير لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، و هو ما يعني أنّها تشكّل تهديد مستمرّ و متوقّع في أي لحظة لرفض أو لتغيير ما يصدر من قرارات من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية¹⁵.

- أعمال المنظّمات الخاصة تتدخل فيها أطراف عديدة، خاصة الأطراف ذات التفوذ كالمكاتب الكبرى للخبرة المحاسبية و الشركات الكبرى¹⁶.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

فمثلا غالبا ما يتهم مجلس معايير المحاسبة المالية بافتقاره إلى الاستقلالية عن قطاعاته التي ينتمي إليها و شركات المحاسبة العامة و الشركات المساهمة. و يترجم هذا الافتقار إلى الاستقلالية من خلال عدم الاستجابة إلى المصلحة العامة. و حصل هذا الموضوع على رواج نتيجة التأكيدات التي تضمنتها تقرير لجنة METCALF، و التي تلخص بأن عملية وضع المعايير المتعلقة بالمحاسبة و الإبلاغ المالي هي تحت هيمنة شركات المحاسبة الثمانية الكبرى¹⁷.

- كما يعاب على هذا المدخل أن المنظّمات و الهيئات الخاصة لها نقص كبير في المعلومات النظرية¹⁸.

(3) تشكيل المعايير من طرف القطاع العام و الخاص (المدخل المختلط):

طبقا لهذا المدخل، يقوم بإصدار المعايير المحاسبية خليط من القطاع العام و الخاص، بجانب مجموعات حكومية و غيرها. و هذا النوع منتشر في اليابان، حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة الأعمال يتكوّن من أعضاء من الجامعات و الصناعة و الحكومة و المحاسبين القانونيين¹⁹.

(4) تشكيل المعايير المحاسبية من طرف السوق الخاص:

إنّ مدخل السوق الحرّ لتشكيل المعايير المحاسبية يبدأ عموما مع افتراض أساسي و هو أنّ المعلومات المحاسبية هي مجرد سلعة اقتصادية، تماما كما هو الحال مع السلع و الخدمات الأخرى. و بهذا الشكل فهي خاضعة و معرضة لقوى الطلب من قبل المستخدمين ذوي المصلحة، و قوى العرض من قبل معدّي المعلومات ذوي المصلحة أيضا. و في ظلّ ذلك، فإنّ ما يتمّ إنتاجه هو مقدار مثالي من المعلومات المحاسبية المفصح عنها بثمان مثالي. فمتى كانت هناك حاجة لمعلومة واحدة و هناك سعر مناسب يدفع مقابلها فإنّ السوق سيولّد هذه المعلومة إذا كان الثمن أكبر من الكلفة، و بالتالي فإنّ السوق يستخدم هنا كآلية مثالية أنواع المعلومات التي يفصح عنها و تحديد أنواع مستلمي المعلومات، و كذلك تحديد المعايير المحاسبية التي تتحكّم بتوليد مثل هذه المعلومات²⁰.

و من مزايا هذا المدخل أو هذه الطريقة أن²¹:

- الشركات لها الحرية في اختيار الطريقة المحاسبية المناسبة لأوضاعها.

- عندما تتطوّر العوامل البيئية، فإنّ الشركات تكون لها إمكانية استحداث أو تجريب طرق محاسبية جديدة.

- الشركات تكون لها إمكانية نشر معلومات كافية لتلبية احتياجات المستعملين للمعلومة المالية.

كما قدّمت لهذه الطريقة الانتقادات التالية:

- التطبيقات المحاسبية يمكن أن تختلف من منشأة إلى أخرى و هو ما قد يؤدّي إلى صعوبة مقارنة تقارير هذه المنشآت.

- مسيري الشركات يمارسون احتكار المعلومة المالية من خلال ترك المسؤولية إلا للمكلفين بإعداد القوائم المالية، و هو ما قد ينجم عنه خطر أنّ المعلومات المالية لا تنتشر بصفة كافية.

4-1: أمثلة عن عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية.

نقوم في هذا المطلب بعرض كيفية وضع المعايير المحاسبية لخمس بلدان هي: البرازيل، ألمانيا، اليابان، هولندا، و الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) البرازيل:

يعتبر قانون الشركات لعام 1976، المعدّل في عام 1997، المصدر الرئيسي للمبادئ و التطبيقات المحاسبية الواجبة التطبيق على الشركات البرازيلية. و تعتبر جمعية المحاسبين البرازيلية (IBRACON) و Instituto Brasileiro de Contadots

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

المجلس الفدرالي للمحاسبة ConseltoFedetal de Contabilidade هما التنظيمات المهنية للمحاسبة بالبرازيل، و هما يوفران أيضا الإرشادات عن المبادئ المحاسبية و إعداد القوائم المالية و معايير المراجعة.

و تعتبر هيئة تداول الأوراق المالية (البورصة) المسؤولة عن المعايير المحاسبية للشركات التي تعتبر أسهمها مقيّدة في البورصة. فإذا تمّ الموافقة على معايير جمعية المحاسبين البرازيلية عن طريق هيئة تداول الأوراق المالية، فإنّها تعتبر ملزمة لكافة الشركات العامة التي تعتبر أسهمها مقيّدة و متداولة في البورصة²².

(2) هولندا:

يحدّد القانون المدني في المادة (09)، و المعدّلة عام 1997، متطلّبات التقرير المحاسبي و المالي، أيضا توفر تلك المادة المرونة للالتزام بتعليمات المادة الرابعة و السابعة من قانون الشركات للإتحاد الأوروبي و التي تتعامل مع محتويات القوائم المالية و التوحيد على التوالي²³.

(3) ألمانيا:

يعتبر القانون التجاري المعدّل عام 1994، المصدر الرئيسي للمعايير الخاصة بالتقرير المالي.و يعتبر قانون الشركات المساهمة الألماني لعام 1965، المعدّل عام 1993، و قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة لعام 1982، القوانين الأكثر تأثيرا على مبادئ المحاسبة المقبولة و المتعارف عليها عموما، و التي تتضمن معايير محاسبية يتم تطبيقها بصفة محدودة على تلك الشركات²⁴.

(4) اليابان:

يتمثّل المصدر الرئيسي لإصدار معايير التقرير المالي في القانون التجاري الياباني، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ قانون ضرائب الدخل و قانون الأوراق المالية و تداولها تعتبر مؤشّرات هامة على تطبيقات التقرير المالي للشركات اليابانية الرئيسية. و يعتبر قانون ضرائب الدخل مؤشرا جيدا، باعتبار أنّ كل من التقرير المالي و التقرير الضريبي في اليابان هما نفس الشّيء. و في الحقيقة فإنّ قانون ضريبة الدخل يحدد ما هي الإيرادات و المصروفات التي يمكن أن يتم الاعتراف بها. و جدير بالذكر بأنّ القانون التجاري موجه اتّجاه الدّائنين، في حين أنّ قانون الأوراق المالية و تداولها موجه للمستثمرين²⁵.

(5) الولايات المتحدة الأمريكية²⁶:

أعطى الكونغرس الأمريكي هيئة الأوراق المالية و تداولها (البورصة SEC) المسؤولية لتحديد المبادئ المحاسبية المقبولة و المتعارف عليها (GAAP) للشركات التي تتداول أسهمها بها، و قد فوّضت البورصة بدورها مسؤوليتها إلى مهنة المحاسبة.

• مجلس معايير المحاسبة المالية (The Financial Accounting Standards Board (FASB):

و هو يمثّل الكيان الرئيسي المسئول عن إصدار و نشر المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية.و قد أنشئ المجلس عام 1973، و هو يتكوّن من سبعة أعضاء.و تقوم جمعية المحاسبة المالية بالإشراف على أعمال (FASB) و توفّر التمويل اللازم له.و يتّبع مجلس معايير المحاسبة المالية الإجراءات الواجبة لعملية إصدار المبادئ المحاسبية.

و تتضمن النّشرات التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية ما يلي:

- إيضاحات و مفاهيم المحاسبة الماليّة.

- إيضاحات معايير المحاسبة المالية.

حيث تمثّل الأولى المفاهيم الأساسية التي تتأسّس عليها معايير المحاسبة و التقرير، في حين تعتبر الثانية هي النّشرات الرئيسية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية و الأساس الرئيسي لمبادئ المحاسبة المقبولة و المتعارف عليها.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

- مجلس معايير المحاسبة الحكومية The Governmental Accounting Standards Board: تم إنشاء هذا المجلس عام 1984، و تتمثل مسؤوليته في تحديد المبادئ المحاسبية الخاصة بالهيئات و الكيانات الحكومية و المستشفيات و الجامعات و غيرها من المنظمات الغير هادفة لتحقيق الربح. و تقوم جمعية المحاسبة المالية بالإشراف على أعمال ذلك المجلس و تمويله.
 - الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) The American Institute of Certified Public Accountants: و هو يعتبر تنظيم للمحاسبين القانونيين، و هو ذو تأثير كبير في تطوير المبادئ المحاسبية و تطبيقها. و قد شكل المجلس اللجنة التنفيذية للمعايير المحاسبية (ACSEC) The Accounting Standards Executive committee، و التي قامت بإصدار إيضاحات بموقف عن القضايا المحاسبية التي لم يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية بتغطيتها.
- II-: التباينات في التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي.
- إن تعدد الطرق و البدائل المستعملة و الأهداف المنتظرة من طرف المكلفين بوضع المعايير المحاسبية على مستوى كل دولة أدّى إلى تطبيقات محاسبية مختلفة على المستوى الدولي.
- كما رأينا في المبحث السابق، تكون التطبيقات المحاسبية ضمن بلد معين محكومة بظروفه الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الدينية خلال فترة زمنية معينة.
- بعد أن نقوم بعرض أبرز التباينات بين النظامين المحاسبين العالميين في المطلب الأول، سنقوم بعرض أمثلة للتطبيقات التي تبين التباينات أو الفروقات على المستوى الدولي، ثم نستعرض المعالجات المقترحة للتباينات على المستوى الدولي في المطلب الثالث.
- II-1: التباينات بين الأنظمة المحاسبية العالمية.
- هناك اتفاق على وجود نوعين رئيسيين من النظم المحاسبية المطبقة في العالم²⁷، و هما النظام الأنفلوساكسوني (الأنفلو-أمريكي) و النظام الأوروبي.
1. فالنظام الأول (الأنفلو- أمريكي) يتكوّن من نظام محاسبي متأثر جدًا بجهات محاسبية مهنية متخصصة، تتولّى مهمة وضع أسس النظام المحاسبي بدلا من تولّي جهات حكومية مهمة السيطرة على هذا الجانب، علما بأنّ التركيز هنا يتمّ على أهمية سوق رأس المال (معظم المؤسسات في هذا النظام تعتمد على المصادر العامة لحقوق الملكية، و كذلك اعتمادها الكبير على المديونية المالية، أي الاقتراض من السوق المالي)، و كذلك هذا النظام يتبنّى الاعتبارات الاقتصادية بدلا من الاعتبارات القانونية في تطبيقاته العملية.
2. أمّا النظام الثاني، و هو النظام المحاسبي الأوروبي، فهو على العكس من النظام الأول، حيث يقل الاعتماد على المؤسسات و الجهات المحاسبية المهنية المتخصصة في وضع أسس النظم المحاسبية المطبقة، بل يتمّ التركيز الفعلي على الجهات الحكومية في إصدار التشريعات المنظمة للقواعد المحاسبية المطبقة في البلد، لهذا نرى أنّ هذه النظم المحاسبية تربطها علاقة مباشرة مع نظم و قوانين الضرائب المحلية السائدة، و أنّ المعلومات في هذا النظام تتسم بكونها ذات طبيعة خاصة، غايتها حماية مصالح الدائنين (المقرضين) بدلا من المستثمرين. و من الملاحظ أنّ أغلب المؤسسات الاقتصادية ضمن النموذج الأوروبي تعتمد في الغالب على مواردها المالية طويلة الأجل من مصادر ذاتية أو حكومية، أو عن طريق الاقتراض من البنوك.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

3. الخصوصيات الأساسية للأنظمة المحاسبية الغربية (الأوروبية) و الأنفلوساكسونية.

يمكن عرض هذه الخصوصيات ضمن الجدول الآتي:

الأنظمة المحاسبية	النظام المحاسبي الغربي	النظام المحاسبي الأنفلوساكسوني
أمثلة البلدان المعنية	بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، اليابان، البرتغال، سويسرا.	أستراليا، المملكة المتحدة، إيرلندا، كندا، نيوزيلندا، هولندا، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية.
البيئة الاقتصادية والاجتماعية		
مصدر التمويل	النظام البنكي (المصرفي) أساسا.	الأسواق المالية (البورصة) أساسا.
النظام القانوني	يتميز بسيطرة القوانين المكتوبة، حيث أن القانون يقدم القواعد المحاسبية بصفة مفصلة.	يتميز بسيطرة العرف، حيث القواعد معدة من طرف المنظمات.
النظام الجبائي	علاقة وثيقة بين المحاسبة و الجباية.	محاسبة مستقلة عن الجباية.
الثقافة	موجهة من طرف الدولة.	ثقافة فردية.
أهداف المحاسبة		
المستعملون الأساسيون	الدائنون، السلطات الضريبية، المستثمرون.	أساسا المستثمرون.
المبادئ المحاسبية	- سيطرة مبدأ الحيطة و الحذر. - أثر تركيز كبير للضرائب على منفعة استعمال المعلومة المحاسبية في القرار.	- التمثيل العادل (الصّادق). - الصورة الصادقة.
مجال النشر للمعلومات المحاسبية	نشر محدود	نشر واسع
الحرية في المجال المحاسبي	عدد معتبر من اختيارات التسجيل و التقييم.	عدد قليل من اختيارات التسجيل و التقييم.
حساب الأرباح	- حساب أرباح بصفة حذرة، يمكن أن يتم توزيعه. - مبدأ الحيطة و الحذر. - حدود في توزيع الأرباح. - الاتجاه نحو تشكيل احتياطات بصفة حرة.	- حساب أرباح ذا منفعة لأخذ القرارات. - التمثيل الصادق - الصورة الصادقة. - سيطرة مبدأ استقلالية السنوات. - توزيع غير محدود للأرباح. - احتياطات محدودة.
العلاقة بين المحاسبة و الضرائب	التأثير المتبادل بين المحاسبة و الجباية (أو الضرائب).	الاستقلالية بين الضرائب و المحاسبة.

Source: Bernard Raffounier, Axel Haller et Peter Walton, Comptabilité Internationale, Librairie Wibert, Paris, France, 1997, P09.

II-2: أمثلة على التباينات المحاسبية على المستوى الدولي.

إن دراسة و تحليل التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي يبين وجود عدة اختلافات تتعلق بالأساس بـ²⁸:

- القواعد القانونية و التنظيمية المحاسبية.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

- وجود إطار تصوّري مكتوب، مفهوم مبدأ الحذر و مبدأ أهمية المضمون على الشكل، و كذلك تأثير الضريبة.
- عناصر القوائم المالية.
- القاعدة العامة لتقييم الأصول.
- معالجة التّثبيات المعنوية للمنشأة و مصاريف البحث و التّمية.
- التّثبيات العينية.
- تقييم التّوظيفات.
- الأصول الجارية (المخزونات، العقود الطويلة الأجل، الحقوق).
- الإيجارات.
- المؤوناتو التزامات التعاقد.
- الضرائب المؤجلة.

(1) القواعد القانونية و التنظيمية المحاسبية.

البلد	القواعد القانونية و التنظيمية المحاسبية
الولايات المتحدة الأمريكية	منظمة خاصة تتكفل بعملية وضع المعايير
ألمانيا	القانون
فرنسا	منظمة محاسبية وطنية، إضافة إلى القانون
المملكة المتحدة (بريطانيا)	منظمة خاصة تتكفل بعملية وضع المعايير، إضافة إلى القانون
بلجيكا	منظمة محاسبية وطنية، إضافة إلى القانون
إيطاليا	القانون
هولندا	منظمة محاسبية وطنية، إضافة إلى القانون
إسبانيا	منظمة محاسبية وطنية، إضافة إلى القانون
سويسرا	منظمة خاصة تتكفل بعملية وضع المعايير إضافة إلى القانون
اليابان	القانون
أستراليا	منظمة خاصة تتكفل بعملية وضع المعايير إضافة إلى القانون
الدول الإسكندنافية	منظمة محاسبية وطنية، إضافة إلى القانون
أوروبا الشرقية	القانون

(2) وجود إطار تصوّري مكتوب، مفهوم مبدأ الحيطة و الحذر و مبدأ أهمية المضمون على الشكل، و كذلك تأثير الجباية.

البلد	وجود إطار تصوّري مكتوب، مفهوم مبدأ الحيطة و الحذر و مبدأ أهمية المضمون على الشكل، و كذلك تأثير الجباية.
الولايات المتحدة الأمريكية	- وجود إطار تصوّري. - سيطرة مبدأ أهمية المضمون على الشكل. - مبدأ الحيطة و الحذر ثانوي.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

ألمانيا	- استقلالية الجباية عن المحاسبة. - لا يوجد إطار تصوّري. - سيطرة مبدأ الحيطة و الحذر. - مبدأ أسبقية المضمون على الشّكل غير معترف به. - تأثير كبير للجباية.
فرنسا	- الإطار التّصوّري قيد الإعداد. - سيطرة مبدأ الحيطة و الحذر. - مبدأ أسبقية المضمون على الشّكل مقبول فقط للحسابات الجمّعة. - استقلالية الجباية عن المحاسبة.
المملكة المتّحدة (بريطانيا)	- الإطار التّصوّري قيد الإعداد. - سيطرة مبدأ أهمّية المضمون على الشّكل. - مبدأ الحيطة و الحذر ثانوي. - استقلالية الجباية عن المحاسبة.
إيطاليا	- لا يوجد إطار تصوّري. - سيطرة مبدأ الحيطة و الحذر. - مبدأ أسبقية المضمون على الشّكل ثانوي. - تأثير كبير للجباية.
هولندا	- الإطار التّصوّري قيد الإعداد. - لا يوجد مبدأ الحيطة و الحذر. - لا يوجد مبدأ أسبقية المضمون على الشّكل. - استقلالية الجباية عن المحاسبة.
إسبانيا	- لا يوجد إطار تصوّري. - سيطرة مبدأ الحيطة و الحذر. - مبدأ أسبقية المضمون على الشّكل ثانوي. - تأثير كبير للجباية على المحاسبة.
سويسرا	- لا يوجد إطار تصوّري. - سيطرة مبدأ الحيطة و الحذر. - مبدأ أسبقية المضمون على الشّكل غير معترف به. - تأثير كبير للجباية على الحسابات الفردية.
اليابان	- لا يوجد إطار تصوّري.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

- سيطرة مبدأ الحيطة و الحذر.	
- مبدأ أسبقية المضمون على الشكل ثانوي.	
- تأثير كبير للجباية على المحاسبة.	
- وجود إطار تصوّري.	أستراليا
- سيطرة مبدأ أهمية المضمون على الشكل.	
- مبدأ الحيطة و الحذر ثانوي.	
- استقلالية الجباية عن المحاسبة.	
- لا يوجد إطار تصوّري.	الدول الإسكندنافية (السويد - الدنمارك - النرويج)
- لا يوجد مبدأ الحيطة و الحذر.	
- لا يوجد مبدأ أسبقية المضمون على الشكل.	
- تأثير الجباية في السويد.	
- لا يوجد تأثير للضريبة في الدنمارك و النرويج	
- لا يوجد إطار تصوّري.	أوروبا الشرقية
- لا يوجد مبدأ الحيطة و الحذر.	
- لا يوجد مبدأ أسبقية المضمون على الشكل.	
- تأثير الضريبة عن المحاسبة يتغيّر من بلد إلى آخر.	

(3) عناصر القوائم المالية.

مع أنّ الميزانية العمومية هي القائمة الأساسية التي ولدت مع نظام القيد المزدوج الذي طُبّق في إيطاليا منذ القرن الخامس عشر، إلّا أنّ تطوّر محاسبة التكاليف و المحاسبة الإدارية أدّى بكثير من الشّركات إلى تطوير شكل الميزانية لتعرض على شكل تقرير مالي بما يخدم أغراض التحليل المالي²⁹. و تتمثّل الاختلافات بين البلدان في شكل و محتوى القوائم المالية، و يمكن عرضها كما يلي:

أولاً: شكل القوائم المالية.

الدولة	الشكل	ترتيب العناصر
أستراليا	تقرير	البدء بالأصعب سيولة
فرنسا	T	البدء بالأسرع سيولة
ألمانيا	تقرير	البدء بالأسرع سيولة
إيطاليا	T	البدء بالأسرع سيولة
اليابان	T	البدء بالأسرع سيولة
إسبانيا	T	البدء بالأسرع سيولة
المملكة المتحدة	مركز مالي	البدء بالأسرع سيولة
الولايات المتحدة الأمريكية	T أو قائمة	كليهما

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

المصدر: حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص23.

ثانياً: عناصر القوائم المالية.

البلد	عناصر القوائم المالية
الولايات المتحدة الأمريكية	الميزانية، جدول حسابات النتائج - جدول تدفقات الخزينة - جدول تغييرات رؤوس الأموال - الملحق.
ألمانيا	الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول تدفقات الخزينة مقترح - جدول التمويل غير إجباري، فهو محبذ - الملحق.
فرنسا	الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول التمويل إجباري للشركات ذات حجم معين - الملحق.
المملكة المتحدة (بريطانيا)	الميزانية - جدول حسابات النتائج - الشركات تنشر عادة جدول تدفقات الخزينة و جدول تغييرات رؤوس الأموال - الملحق.
بلجيكا	الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول التمويل غير إجباري - إعداد ميزانية اجتماعية إجباري - الملحق.
إيطاليا	الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول التمويل غير إجباري - جدول تدفقات الخزينة إجباري بالنسبة للشركات المنخرطة في البورصة - الملحق.
هولندا	الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول تدفقات الخزينة مقترح و ليس إجباري - الملحق.
إسبانيا	الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول تدفقات الخزينة - الملحق، و الذي يجب أن يحتوي على جدول تغييرات رأس المال العامل.
سويسرا	الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول التمويل غير إجباري، و لكن المؤسسات الكبرى تنشر جدول تدفقات الخزينة - الملحق.
اليابان	الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول التمويل غير إجباري إلا للمؤسسات المنخرطة في البورصة، و هناك عدة نماذج - الملحق.
أستراليا	الميزانية، جدول حسابات النتائج - جدول تدفقات الخزينة إجباري - الملحق.
الدول الإسكندنافية	الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول التمويل إجباري للمؤسسات الكبرى و المؤسسات المنخرطة في البورصة - الملحق.

Source: Bernard Raffounier, Axel Haller et Peter Walton, Op.cit, P408.

9Source: Bernard Raffounier, Axel Haller et Peter Walton, Op.cit, P40

3-II: معالجات التباينات (الاختلافات) المحاسبية الدولية:

في ظل تدويل الاقتصاديات، و زيادة معتبرة في التبادلات الدولية لرؤوس الأموال، و مضاعفة الشركات المتعددة الجنسية و تطور الاستثمار المباشر على المستوى الدولي، أصبح من الصعب مقارنة أعمال هذه الشركات على المستوى الدولي، حيث تأثرت عملياتها كثيرا بتعدد القواعد و التطبيقات المحاسبية بين الدول مما أدى إلى ضرورة البحث عن حلول تسمح للمستثمرين بفهم و مقارنة الميزانيات المحاسبية للشركات ذات الجنسيات المختلفة و تنوع جغرافيات توظيفاتها كذلك

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

تخفيض تكاليف إعداد المقاربات المطلوبة من مختلف الهيئات الوطنية، حيث اتخذت الهيئات المحاسبية و المالية عدّة إجراءات (معالجات)، منها أساسا.

- اعتماد معايير محاسبية محلية.

- التوافق المحاسبي الجهوي.

- التوافق المحاسبي الدولي.

1- اعتماد معايير محلية:

حسب هذا الحل، فإن الشركات الأجنبية هي ملزمة إما بإعداد قوائم مالية حسب التطبيقات والقواعد المحاسبية في البلدان التي توجد فيها: يعني اعتماد المعايير المحلية دون أي تغيير، أو القيام بمقاربات بين النتائج والأموال الخاصة المعدة حسب معايير البلدان الأصلية وتلك المعدة حسب بلد الاستثمار أو التمويل؛ وهو ما يعتبر اعتماد معايير محلية بعد موافقتها وتعديلها³⁰.

1-1- اعتماد معايير محلية دون أي تعديل:

بهدف ضمان حماية المستثمرين، الهيئات المكلفة بمتابعة الأسواق المالية يمكن أن تفرض على الشركات الأجنبية التي تريد الحصول على التمويل الضروري لنشاطاتها، بنشر القوائم المالية حسب القواعد والتطبيقات المفروضة على الشركات الوطنية (المحلية).

هذا الحل قد اعتمد مثلا في الولايات المتحدة من طرف لجنة المتابعة ومراقبة الأسواق المالية الأمريكية (SEC)³¹ التي تشترط على الشركات الأجنبية أن تنشر حساباتها حسب المعايير الأمريكية.

1-2- اعتماد معايير محلية بعد موافقتها وتعديلها:

في هذه الحالة الشركات الأجنبية هي ملزمة بمقاربة النتائج والأموال الخاصة المعدة على أساس القواعد المحاسبية للبلد الأصلي لهذه الشركات؛ مع القواعد المحاسبية الموجودة في البلد المحلي أو بلد التمويل، وهذا باستعمال المعايير المعمول بها في هذه البلدان (بلدان التمويل).

هذه المقاربة يمكن أن تتم من خلال مثلا نشر في الملحق جداول المرور من النتائج والأموال الخاصة المعدة بواسطة المبادئ المحاسبية للبلد الأصلي والنتائج والأموال الخاصة التي تم إعدادها من خلال المعايير المحلية.

غاية اللجوء إلى هذا الحل أو هذه الطريقة، سيؤدي إلى نتائج مختلفة في نفس السنة، وهو ما يؤثر على مصداقية المعلومة المالية المنشورة.

كمثال: محاسبة الشركة الألمانية Daimler Beuz المعدة في سنة 1993 من خلال المعايير الألمانية أعطت ربح مقداره 615 مليون دوتشمارك ألماني، في حين أن نفس هذه المحاسبة أعطت خسارة تقدر بـ 1839 مليون دوتشمارك ألماني لما أعدت وفق المعايير الأمريكية³².

2- التوافق المحاسبي الجهوي:

من أجل التقليل من الفروقات بين التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي، وجعل المعلومات المالية قابلة للمقارنة ومفهومة، تمت عدة تجارب متعلقة بالتوافق المحاسبي الجهوي، خاصة على المستوى الإفريقي والأوروبي.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

1-2-النظام المحاسبي لغرب إفريقيا:

بغرض توافق التطبيقات المحاسبية لشركاتها، فإن دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) قاموا بإعداد نظام محاسبي سمي: النظام المحاسبي لغرب إفريقيا (SYSCO)، هذا الأخير تم الانتهاء منه سنة 1997، وشرع في تطبيقه منذ 1998 في بلدان غرب إفريقيا.

الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي لغرب إفريقيا كانت:

- وضع تحت تصرف الشركات أدوات تسيير حديثة.
- ضمان فعالية أكبر في مراقبة الحسابات.
- تقديم لمختلف المستعملين معلومات مالية ذات نوعية.
- تشجيع حركة رؤوس الأموال في بلدان الاتحاد.

2-2-التوافق المحاسبي الأوروبي:

التوافق المحاسبي اعتبر كإحدى الوسائل المهمة للوصول إلى خلق سوق موحد في إطار المجموعة الأوروبية، فحسب مهندسي هذه المبادرة، فإن إنتاج المعلومات المالية من طرف كل بلدان الاتحاد يمكن أن يتضمن حركة جيدة لرؤوس الأموال الضرورية لتنمية الشركات.

للتوصل إلى هذا الهدف، اعتمدت اللجنة الأوروبية عدة تعليمات منها أساسا الرابعة، السابعة والثامنة.

(1) التعليمات الرابعة:

هذه التعليمات نشرت في 14 أوت 1978 في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية، خصصت للأهداف ولعرض ومحتوى القوائم المالية لشركات رؤوس الأموال هذه القوائم التي تشمل: الميزانية، حساب الأرباح والخسائر والملحق، يجب أن تقدم صورة صادقة عن وضعية الشركة.

بالرغم من أن الهدف المسطر كان ضرورة إدماج هذه التعليمات في تشريعات الدول الأعضاء في فترة زمنية حددت بسنتين (02) ابتداء من تاريخ نشرها. إلا أن هذه المدة لم تحترم من طرف البلدان الأعضاء، حيث أنها أدخلت في فرنسا سنة 1983، وفي بلجيكا سنة 1989، وفي إسبانيا سنة 1989.

(2) التعليمات السابعة:³³

خصصت هذه التعليمات لإعداد وعرض ومحتوى الحسابات المجمعة، وقد نشرت في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية بتاريخ 18 جويلية 1983.

(3) التعليمات الثامنة:

هذه التعليمات نشرت في 21 ماي 1984، في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية، واهتمت بالمهنيين المكلفين بالمراجعة القانونية للقوائم المالية.

في هذا الإطار حددت هذه التعليمات المهام النظرية والتطبيقية التي يجب أن يقوم بها المهني في إطار الرقابة القانونية لحسابات الشركة.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

المجهودات التي قامت بها المجموعة الأوروبية فيما يتعلق بالتوافق المحاسبي الجهوي قد توصلت إلى نتائج مهمة وحقيقية، حيث أن تطبيق مختلف التعليمات وبالخصوص التعليمات الرابعة والسابعة، قد يسمح بتحسين مستوى مقارنة التطبيقات المحاسبية لعدة عناصر في المحيط المحاسبي الأوروبي. في حين أن هذه الجهود لها عوائد عديدة نذكر منها:

- يتميز التوافق المحاسبي الأوروبي ببساطته، وهو ما قد يؤدي إلى تطبيق التعليمات المتعلقة به بصفة متأخرة، ولا يلي حاجيات الشركات والبيئة الاقتصادية بصفة عامة.
- أعمال اللجنة الأوروبية لا تخص كل الشركات.
- هذه التعليمات لم تعالج المشاكل التي تختلف فيها البلدان الأوروبية.
- باعتبار أن التشريعات المحاسبية الأوروبية ليست دائما متوافقة مع البلدان الأخرى، الشركات الأوروبية خاصة ذات الحجم الكبير، تتعرض لصعوبات كبيرة، حيث تطلب الأمر عليها في بعض الأحيان إعداد نوعين من القوائم المالية (بالقواعد الأصلية وبالقواعد المحلية).
- بالنظر إلى هذه الاختلافات، الاتحاد الأوروبي، قرر إعادة النظر في إستراتيجيته، والاندماج والمشاركة في برنامج التوافق المحاسبي الدولي.

3-التوافق المحاسبي الدولي:

إن البحث عن إيجاد توافق المعايير والتطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي وخاصة بعد فشل التوافق المحاسبي الجهوي، كان ولا يزال من الاهتمامات الأساسية للعديد من المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ؛ الاتحاد الأوروبي؛ لجنة معايير المحاسبة الدولية؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) خلاصة:

خصّصنا هذا الفصل لعملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي في ظلّ العوامل البيئية، حيث درسنا في المبحث الأول مفهوم عملية وضع المعايير المحاسبية، و ذلك من خلال تعريفها و تبيان أهدافها و طرق و مداخل وضع المعايير المحاسبية، كم درسنا في المبحث الثاني على المعايير المحاسبية و العوامل البيئية، حيث تطرّقنا إلى كيفية تأثيرات هذه العوامل على المعايير المحاسبية.

في المبحث الثالث، درسنا التباينات في التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي، و ذلك من خلال عرض بعض الأمثلة و المعالجات المقترحة للحدّ من هذه الاختلافات؛ و هذا من أجل الوصول إلى التوافق المحاسبي الدولي الذي سندرسه في الفصل الثالث.

قائمة المراجع

¹Karim Mhadhbi, Analyse de l'effet de l' Adoption des Normes Comptables Internationales sur le Développement et la Performance des Marchés Financiers Emergent, Thèse de doctorat en sciences comptables, Université de la Manouba, Tunisie, 2010, P10.

²Armand Dayan: Manuel de gestion, edition el Djazair et Ellipses, V 01, 2009, P 623.

³محمد المبروك أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

⁴Armand Dayan, Op.cit, P 624.

⁵ طارق حمزة، المخطط الوطني للمحاسبة: دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة ماجستير، 2004-2003، جامعة الجزائر، ص 53.

⁶أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 373.

عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

⁷Karim M'hadbi, Op.cit, P14.

⁸أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 28.

⁹Karim M'hadbi, Op.cit, P14.

¹⁰أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سبق ذكره، ص 374.

¹¹Karim M'hadbi, Op.cit, P14.

¹²أحمد بلقاوي، نظرية المحاسبة، ص 194.

¹³Karim M'hadbi, Op.cit, P15.

¹⁴أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سبق ذكره، ص 374.

¹⁵أحمد بلقاوي، نظرية المحاسبة، ص 195.

¹⁶Karim M'hadbi, Op.cit, P15.

¹⁷أحمد بلقاوي، نظرية المحاسبة، ص 196.

¹⁸Karim M'hadbi, Op.cit, P15.

¹⁹أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سبق ذكره، ص 375.

²⁰أحمد بلقاوي، نظرية المحاسبة، ص 190.

²¹Karim M'hadbi, Op.cit, P15.

²²أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سبق ذكره، ص 350.

²³المرجع السابق، ص 353.

²⁴المرجع السابق، ص 356.

²⁵السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص 359.

²⁶المرجع السابق، ص 362.

²⁷جورج توما بيداويد، البدايات الأولى لتطبيق المحاسبة الدولية، ص 03.

²⁸Bernard Raffounier, Axel Haller et Peter Walton, Comptabilité Internationale, Librairie Wibert, Paris, France, 1997, P405.

²⁹حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 23.

³⁰Karim Mhedhbi, Op.cit, P31.

³¹SEC لجنة متابعة ومراقبة الأسواق المالية الأمريكية أنشأت سنة 1934 وكان هدفها الأساسي هو حماية الادخار.

³²Karim M'hedhbi, Op.cit, P31.

³³Karim Mhadhbi, Op.cit, P 33.